الإنسان المتسبب الأول في أزمة المياه

شحة المياه ليست ظاهرة جديدة على اليمن مقارنة بدول تتساقط عليها الأمطار طوال العام كما في المناطق الاستوائية، أو في مناطق تساقط الثلوج، والتي تجري فيها الأنهار، فاليمن لا تتمتع بمثل هذه الصفات فموقعها في منطقة شبه جافة وقاحلة.وفوق ذلك فالوضع تفاقم مؤخرا بصورة حادة مع تزايد تدهور المصادر المائية التي ساهم فيها التصرف غير الحكيم للإنسان الذي تجاهل الضبط بين حاجياته من المياه، وبين ما هو متاح منها.

كتب/
محمد العريقي

وسوء إدارته لهذا المورد الحيوي الهام، وتخليه عن الأعراف والتقاليد المرشدة للاستخدامات، واختياره الأسلوب العشوائي، واتبع أسهل الطرق للعبث بالمياه باعتدائه على الاحتياطي الاستراتيجي المخزون في باطن الأرض، وتعامل معها بقسوة وبدون ضوابط أخلاقية أو قانونية.

وكما يشير خبراء المياه إلى :(انه من الطبيعي أن تكون لدينا مشكلة مياه لعدة أسباب منها:أن اليمن مجتمع زراعي مازال٥٠ ٪ من سكانه يعملون في الزراعة بتقنيات لعلها لا تختلف كثيرا عن الزراعة الأولى في الوقت الذي لم نتمكن فيه من إيجاد بدائل اقتصادية أخرى لهم.

كما أننا نزرع بمياه جوفية ناضبة استغرق تجميعها آلاف السنين.

وتحت سطوة العشوائية تبعثرت المياه لري محاصيل زراعية دون مراعاة أساليب الري المرشدة ودون دراسة الجدوى الاقتصادية لبعض تلك المحاصيل، وغرقنا في العاطفة الزراعية ودعمت الحكومة معدات الحفر والضخ لتشجيع الزراعة، وقوبل هذا التشجيع بالإفراط والتفريط بالمخزون الجوفي في هضبة جبلية تستنزف المياه في أكثر أحواضها وتستغرق نحو ٩٠٪ من إجمالي استهلاك المياه، فكل هكتار يستهلك مايستهلكه خمسمائة شخص في سنة في المدينة وألف شخص في الريف.

وعند المراجعة التقويمية تبين أن الكثير من الأطراف قد أساءت لفكرة الدعم للتنمية الزراعية، فاستغل ذلك الدعم لأدوات ومعدات نهبت المياه الجوفية بديزل مخفض السعر، ومضخات بأقل ثمن، والسماح بدخول حفارات دون أن ترقم أو رسوم جمركية.

وليت ذلك الدعم كان اقتصر على زراعة المحاصيل الزراعية الهامة، ولكن كالعادة فرض المحصول المتطفل (القات) نفسه في مقدمة كل المحاصيل الزراعية استحواذا على المياه الجوفية.

إن الإفراط الجائر والاستخدام غير المرشد للمياه قاد إلى بروز الأزمة في ظل وضع لا تزال فيه المياه تتقلص كمياتها واستخدامات تتزايد احتياجاتها، وفجوة العجز تتفاقم في مثل هذه المعادلة المختلة، ولذلك تنبهت الدولة لضرورة مواجهة المشكلة لما للمياه من ارتباط بكل مناحي الحياة.

ولأن الفوضى كانت هي ثقافة الاستخدام لقطاع المياه، كان من الصعوبة بمكان اقتحام معاقل العشوائية والارتجال بسهولة فاستمر الناهبون للمياه الجوفية في ممارسة أطماعهم، بل وبضراوة أكثر مما سبق، كما تدلل أرقام حفر الآبار بين منتصف التسعينيات من القرن الماضي (٥٠ألف بئر إلى) ٢٣٠ (ألف بئر أوائل عام ٢٠٠٥م.

وفوق هذا الوضع يبرز التلوث ليفا قم من حدة المشكلة المائية.

ولذلك فإن المشكلة المائية من حيث أسبابها ليس لها ملمح واحد، فهناك أسباب طبيعية تتشارك مع أسباب موضوعية تتفرد بها اليمن ساهمت في توسيع أسباب المشكلة ومنها زيادة النمو السكاني، وإغفال الدور العقلاني والرشيد في إدارة المياه وتجاهل السياسات والقوانين.

وكل هذه الأمور تجعل من المهم التوقف بشيء من التعمق أمام كل منها على حدة.

ولتكن البداية بفتح نافذة على أحد الأسباب التي ليس للإنسان قدرة على التحكم بمساره، ولكن يمكنه أن يتكيف معه من خلال حسن تصرفه وإدراكه العقلي والحسي، وهذا السبب مرتبط بموقع اليمن الجغرافي، وظروفها المناخية والعوامل المؤثرة بالهطول المطري المصدر الوحيد للمياه في اليمن.

الغابات في خدمتكم

خليل المعلمي

●،، تجابه الغابات حملات اجتثاث وتدمير في كثير من مناطق العالم المختلفة وهذا ما يؤدي إلى تدهور بيئي خطير، فأشجار الغابات تستخدم في كثير من الأغراض المختلفة، كما تستخدم أراضيها في إنشاء منشآت مدنية وصناعية متعددة وفي حالات أخرى يتم اقتلاع أشجار الغابات لإعادة زراعتها بمحاصيل نقدية أخرى.

وللأهمية الكبيرة التي تكتسبها هذه الغابات في الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي على حد سواء وكذلك في حفظ التوازنات البيئية خاصة بعد التوسع الكبير للمنشآت الصناعية والناتج عنها زيادة في الغازات السامة المنبعثة منها مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وغيرها من الغازات التي تعمل على ارتفاع حرارة الأرض وزيادة الاحتباس الحراري.. فقد احتفل العالم بيوم البيئة العالمي لهذا العام وذلك في الخامس من شهر يونيو الجاري ووضع شعاراً لهذا الاحتفال «الغابات الطبيعية في خدمتكم» وذلك تذكيراً وتوعية بأهمية هذا العنصر الطبيعي الهام في حياة الأرض وفي حياتنا والذي يشكل الرئة التي تحافظ على البيئة في العالم.

ونعلم جيداً بأن بلادنا تمتلك العديد من الغابات الطبيعية والمنتشرة في كثير من المناطق مثل ريمة وبرع وعتمة وفي جزيرة سقطرى وغيرها من المناطق الريفية، وهذه تحتوي على تنوعي نباتي وحيوي فريد، وخلال الفترات الماضية فقد نمت هذه الغابات بشكل ملحوظ خاصة بعد استخدام معظم سكان المناطق الريفية للغاز المنزلي وابتعادهم بشكل كبير على التحطيب، وإذا ما عاد هؤلاء السكان إلى التحطيب والاعتماد على هذه الغابات فلابد لهم أن يستخدموا الطرق الصحيحة في التحطيب وذلك بالاستفادة من الفروع اليابسة من هذه الأشجار وبعيداً عن اقتلاعها من جذورها.

إن الإهتمام بالبيئة بشكل عام واجب وطني ويهمنا جميعاً، ولابد من مراعاة ذلك خاصة من قبل الجهات الرسمية والأهلية المعنية بالحفاظ على البيئة من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة لنحفظ لأجيالنا القادمة بيئة نظيفة وحياة هانئة.

Kho2002us@hotmail.com

خلال الفترة من 12 إلى 15 ديسمبر المقبل :

أبو ظبي تستعد لاستضافة القمة العالمية «عين على الأرض»

الثورة /

●،، تستضيف أبوظبي خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ ديسمبر المقبل القمة العالمية «عين على الأرض» التي ستعقد بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب»، وتركز على تعزيز إمكانية توفير البيانات البيئية والاجتماعية التي تساعد على اتخاذ القرارات البيئية والتنموية .

وتستضيف القمة التي تعقد في مركز أبوظبي الوطني للمعارض، هيئة البيئة –أبوظبي التي تشرف على إدارة وتنفيذ مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية .

وسيعقد على هامش القمة معرض يركز على أحدث التطورات في مجال التكنولوجيا والمعلومات البيئية .

وقالت رزان خليفة المبارك، أمين عام هيئة البيئة – أبوظبي وفقاً لما ذكرته صحيفة الاتحاد الاماراتية ، إن وصول المعلومات البيئية للعلماء والباحثين الاجتماعيين والحكومات وصناع القرار يعتبر مطلباً ضرورياً لدعم عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بقضايا الإدارة البيئية المستقبلية، خاصة في الأنظمة الاقتصادية الناشئة لدعم نظم تطوير مستدامة .

وعبرت عن اعتزاز «الهيئة» باستضافة هذه القمة التي ستساهم في تعزيز عملية اتخاذ القرارات البيئية على مختلف المستويات .

يشار إلى أن إمارة أبوظبي أخذت على عاتقها خلال السنوات العشر الماضية، السعي لتطوير الفكر والممارسة القيادية في مجال البيانات البيئية، حيث أطلقت حكومة الإمارة خلال القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبيرج عام٢٠٠٢ م، «مبادرة أبوظبي العالمية للبيانات البيئية» برعاية وتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وذلك بهدف مساعدة الأنظمة الاقتصادية الناشئة حول العالم على جمع البيانات البيئية وتوظيفها على الوجه الأمثل .

وتهدف القمة العالمية «عين على الأرض» إلى إيجاد حلول من شأنها سد تلك الثغرات، ومساعدة العالم على مواصلة التقدم نحو مستقبل أكثر استدامة وتطوير آليات صناعة القرارات البيئية .

وستتم خلال القمة مناقشة هذه التحديات بمشاركة نخبة من الشخصيات القيادية العالمية بالإضافة إلى عدد من المتخصصين في مجال المعلومات البيئية والاجتماعية وخبراء من القطاعات المعنية الأخرى وذلك لتحديد «أفضل الممارسات»، وأبرز المبادرات في مجال مشاركة البيانات حول العالم وأكثرها فعالية، والتوافق بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بتعزيز القدرة على الوصول إلى البيانات بالإضافة إلى تشجيع الجهات المعنية على التعاون والعمل معاً لدعم وتعزيز المبادرات القائمة وطرح مبادرات جديدة إذا اقتضت الحاجة .

الكيماويات وتلوث البيئة قد يسببان مرض التوحد

الثورة / متابعات

●،، طالب خبراء مختصون في الصحة البيئية ومرض التوحد خلال مؤتمر لهم الاسبوع الماضي بإجراء المزيد من البحث والتدقيق في مواد كيماوية ربما يكون لها دور كبير بالإصابة بمرض التوحد وغيره من الاضطرابات العصبية .

وقالت مديرة برنامج الأبحاث في جمعية التوحد دونا بيروللو «إننا نعيش ونتنفس ونبدأ حياتنا مع عائلاتنا مع وجود خليط من المواد الكيماوية السامة وتعرض متواصل لمستويات قليلة من هذه المواد السامة وذلك في تناقض كبير مع الطريقة التي يتم فيها اختبار هذه المواد لغايات الأمن والسلامة .»

وأضافت «أن مواد كالرصاص والزئبق وغيره من الكيماويات المسببة لتسمم الأعصاب لها تأثير كبير على تطورالدماغ عند مستويات كان يعتقد في وقت سابق أنها آمنة .»

من جانبها أوضحت إيرفا هيرتز– بيكوتا من قسم الصحة البيئية في جامعة كاليفورنيا أن مختلف الاضطرابات الناجمة عن التوحد يتم تشخيصها الآن بمعدلات غير مسبوقة عازية ذلك جزئيا إلى التطور الكبير في الأدوات والمعايير المتبعة في عملية التشخيص ولكن هناك مجموعة أخرى من العوامل لابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار بما فيها ما تتعرض له ممن يعتبرن أمهات في المستقبل وبالتالي أطفالهن الذين لم يولدوا بعد .

وقالت يوجد في الولايات المتحدة طفل من كل ١١٠ أطفال مصاب بمرض التوحد وهو عبارة عن اضطرابات عصبية تؤدي إعاقات سلوكية وخلل في عمليات التواصل الاجتماعي بين المريض وبقية أفراد المجتمع .

وأضافت أن كلفة الرعاية الصحية للمريض عالية جدا وتصل إلى ٣.٢ مليون دولار سنويا للمريض الواحد سنويا علاوة على أنه من الصعب توفير العلاج السلوكي وكثير من العلاج بالعقاقير لا يفي بالغرض .

الدراسات أصرت وبقوة على وجود عامل جيني وراء الإصابة بالمرض، ولكن أصبح واضحا فيما بعد وجود نوع من التفاعل بين قابلية هذه الجينات للإصابة ومواد كيماوية موجودة في البيئة .

وبينت إحدى الدراسات الصادرة عن الفريق الذي تقوده بيكوتا ونشرت نتائجها في مجلة علم الأوبئة أن فيتامينات ما قبل الولادة والتي يتم تناولها قبل الحمل يبدو أنها تتفاعل مع جينات التأيض الموروثة. ولذلك فإن النساء اللواتي لم يتناولن مثل هذه الفيتامينات ولديهن نمط جيني عالي الخطورة فإن هناك احتمالية كبير بأن ينجبن أطفالا مصابين بالتوحد. لكن هذه الدراسة لا تزال محدودة المجال وبحاجة للمزيد من البحث للتأكد من نتائجها .

وقالت بيكوتا من المعروف أن الجهاز العصبي المركزي للجنين يكون عادة حساس بالنسبة لكثير من المواد الكيماوية مشيرة إلى أن هرمونات مثل الأستروجين والأندروجين تعتبر ضرورية جدا لنمو الدماغ بشكل سليم كما أن المركبات التي تعطل نمو الغدد الصماء بحاجة للمزيد من البحث .

وأضافت أن المواد الكيماوية المستخدمة للتخفيف من حدة الاشتعال وتعيق انتشار اللهب والتي يطلق عليها)PBDEs (تتدخل في نشاط الهرمونات في الجسم، وبالرغم من أن هذه المواد نادرا ما تصنع الآن لكن هذا لا يعني أنها غير موجودة في الطبيعة أو في جسم الإنسان لمدة طويلة من الزمن. كما أن وكالة حماية البيئة لا تخفي قلقها بشأن هذه المواد وتدرس إيجاد بدائل لها .

وأوضحت بيكوتا أن مادة (بيسفينول أ) الموجودة في العلب البلاستكية لحفظ الأطعمة وعبوات المياه هي أيضا من بين المواد الأخرى تسبب قلقا كبيرا بهذا الشأن لأنها ربما تتدخل في نظام إفراز الأستروجين الطبيعي في الجسم، كم أن المواد المضادة للميكروبات والتي تضاف للصابون ومعاجين الأسنان وغيرها من المنتجات يمكن أن يكون لها دور في تعزيز النشاط الاندروجيني في الجسم وهذا يعني أن هذه المواد ربما تلعب دورا كبيرا في انتشار مرض التوحد وغيره من اضطرابات الجهاز العصبي .

من جهة ثانية، أفاد باحثون أن تلوث الجو نتيجة حركة السير وكذلك المبيدات الحشرية لها ارتباط بمرض التوحد كما أن حالات وأوضاع الأمومة ربما تنجم بشكل جزئي عن الكيماويات الموجودة في البيئة .

في رسالة له بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات

بان كي مون يدعو الى حماية البيئة البحرية

●،، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المجتمع الدولي لحماية البيئة البحرية وحسن التصرف في مواردها الغنية والحيوية.

وقال بان كي مون في رسالة له بمناسبة اليوم العالمي للمحيطات الذى يصادف الثامن من يونيو من كل عام: «إن اليوم العالمي للمحيطات يتيح لنا فرصة لإمعان النظر في أهمية المحيطات في تحقيق التنمية المستدامة للبشرية».

وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة أن هذا اليوم يشكل أيضا الوقت المناسب للاعتراف بالتحديات الكثيرة والجسيمة المتعلقة بالمحيطات. وتتراوح هذه التحديات بين نضوب الموارد السمكية وآثار تغير المناخ وتدهور البيئة البحرية إلى السلامة والأمن في البحار وظروف عمل البحارة والقضية المتزايدة الأهمية المتعلقة بالهجرة عن طريق البحر.

وأشار بان كى مون إلى أن بعض هذه الشواغل قد نشأت منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويهدف التطوير التدريجي لقانون البحار من خلال الاتفاقية والصكوك ذات الصلة إلى المساهمة في التنمية المستدامة للمحيطات والبحار وكذلك إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين والانتفاع بموارد المحيطات بشكل منصف وكفؤ وحماية البيئة البحرية والمحافظة عليها وإقامة نظام اقتصادي عادل ومنصف. ويتيح قانون البحار بهذا الشكل إطار عمل مرن ومتطورا للتكيف مع التحديات الجديدة.

ونوه بأن وظائف النظم الإيكولوجية التي توفرها المحيطات، وما لها من أهمية بالنسبة للاقتصاد العالمي، تستحق اهتماما خاصا في الوقت الذي نتطلع فيه لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو٢٠ +، في العام المقبل. وقد كرس لهذا السبب احتفال هذا العام بهذه المناسبة لموضوع «محيطاتنا: تخضير مستقبلنا».

وقال بان كي مون: « يتعين لذلك على جميع الأنشطة والسياسات ذات الصلة بالمحيطات والبيئة البحرية أن تعترف بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة: البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تدمجها في صميم عملها. وعندئذ فقط، سنتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية التي حددها المجتمع الدولي.

وأضاف الأمين العام للأمم المتحدة فى ختام رسالته أنه بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات هذا العام فإنه يحث الحكومات وجميع قطاعات المجتمع على أن تضطلع بمسؤولياتها الفردية والجماعية لحماية البيئة البحرية وإدارة مواردها بطريقة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.